الجمهورية
التونسية
النيابية الثانية

مجلس نواب الشعب
العادية الثانية 2020-2021

المدة

الدورة

تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية

حول مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية التمويل المبرمة بتاريخ 18 فيفري 2021 بين الجمهورية التونسية ومجموعة من البنوك المحلية لتمويل ميزانية الدولة (عدد 2021/16)

- تاريخ إحالة مشروع القانون على المجلس: 06 أفريل 2021
- تاريخ إحالة مشروع القانون على اللجنة: 15 أفريل 2020
- الوثائق المرفقة لمشروع القانون: وثيقة شرح الأسباب واتفاقية التمويل
- تاريخ بدأ الأشغال: جلسة يوم 21 أفريل 2021
- تاريخ انتهاء الأشغال: جلسة يوم 21 أفريل 2021

رئيس اللجنة: هيكل المكي

نائب رئيس اللجنة: عياض اللومي مقرر اللجنة: فيصل دربال

مقرر مساعد: هشام العجبوني **مقرر مساعد: منذر بن عطية**

مسار دراسة مشروع القانون

- **تاريخ إحالة المشروع على اللجنة: 15 أفريل 2021**
- **جلسات اللجنة:**

1. **<u>جلسة يوم 21 أفريل 2021</u>:** النظر في مشروع القانون.

- **قرار اللجنة: رفض المشروع (3 مع / 5 محتفظ / 0 ضد)**

رئيس اللجنة: هيكل المكي

مقرر اللجنة: فيصل دربال

تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية حول

مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية التمويل المبرمة بتاريخ 18 فيفري 2021 بين الجمهورية التونسية ومجموعة من البنوك المحلية لتمويل ميزانية الدولة (عدد 2021/16)

أولا: تقديم مشروع القانون

قصد تعبئة الموارد الضرورية لتمويل ميزانية الدولة المنصوص عليها بقانون المالية لسنة 2021 قامت وزارة الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار بتاريخ 18 فيفري 2021 بإبرام اتفاقية تمويل بالعملة مع مجموعة من البنوك المحلية بمبلغ على التوالي 259,5 مليون أورو و150 مليون دولار أمريكي. ويخضع هذا التمويل للشروط المالية التالية:

- **أحكام سداد الأصل:**

تسدد الدولة مبلغ أصل التمويل حسب اختيار البنك بين الطريقتين التاليتين:

- خمس أقساط سنوية متساوية تبدأ من تاريخ السحب (2022 ـ 2026)،
- على قسطين متساويين يستحق القسم الأول منهما بعد مضي أربعة سنوات من تاريخ السحب (أي سنتي 2025 ـ 2026).

- **أحكام سداد الفائدة:**

تلتزم الدولة بأن تدفع فائدة سنوية على جميع المبالغ المسحوبة من التمويل وغير المسددة قدرها:

أ ـ بالنسبة للمبالغ بالأورو:

- 2 % سنويا في صورة اختيار طريقة سداد الأصل على خمسة أقساط سنوية،
- 2,75 % سنويا في صورة اختيار طريقة سداد الأصل على قسطين.

ب ـ بالنسبة للمبالغ بالدولار الأمريكي:

- 2,75 % سنويا في صورة اختيار طريقة سداد الأصل على خمسة أقساط سنوية،
- 3,5 % سنويا في صورة اختيار طريقة سداد الأصل على قسطين.

يلخص هذا الجدول مساهمة كل بنك في هذا التمويل:

		أورو		دولار أمريكي		المجموع/بنك	
	نسبة الفائدة	% 2	% 2.75	% 2.75	% 3.5	أورو	دولار
1	بنك تونس العربي الدولي	–	120	–	100	**120**	**100**
2	التجاري بنك	35	–	–	–	**35**	**–**
3	بنك الأمان	10	10	5	5	**20**	**10**
4	بنك BH	10	–	15	–	**10**	**15**
5	الشركة التونسية للبنك	–	20	–	–	**20**	**–**
6	بنك البركة تونس	–	10	–	10	**10**	**10**
7	البنك الوطني الفلاحي	15	–	–	–	**15**	**–**
8	الاتحاد البنكي للتجارة والصناعة	10	–	–	–	**10**	**–**
9	بنك المؤسسة العربية المصرفية- تونس	–	–	–	10	**–**	**10**
10	مصرف الزيتونة	10	–	–	–	**10**	**–**
11	بنك تونس العالمي	–	–	5	–	**–**	**5**
12	مصرف شمال افريقيا الدولي	–	5	–	–	**5**	**–**
13	بنك تونس والإمارات	3,5	–	–	–	**3,5**	**–**
14	بنك الوفاق الدولي	1	–	–	–	**1**	**–**
	المجموع	**94,5**	**165**	**25**	**125**	**259,5**	**150**
	المجموع حسب العملة	**259,5**		**150**		**–**	

ثانيا: أعمال اللجنة

عقدت لجنة المالية والتخطيط والتنمية جلسة يوم 21 أفريل 2021 نظرت خلالها في مشروع القانون المعروض عليها وذلك على ضوء وثيقة شرح الأسباب واتفاقية التمويل.

وخلال النقاش لاحظ أعضاء اللجنة أن جميع المبالغ المسحوبة من التمويل بمقتضى الاتفاقية موضوع مشروع القانون تعتبر مشطة مقارنة ببقية القروض الممنوحة من قبل ممولين أجانب. واستغربوا اختلاف نسب الفائدة من بنك إلى آخر مهما كانت قيمة التمويل المطروح.

وأكّدوا على ضرورة أن تراعي البنوك المحلية الوضعية الاقتصادية الحالية الصعبة للمالية العمومية من خلال تمويل ميزانية الدولة باعتماد شروط مالية ميسرة، مشيرين إلى ضرورة أن تضطلع هذه البنوك بدور هام لتمويل المؤسسات الاقتصادية ودعم مجهودها في إنجاز المشاريع الجديدة ومشاريع التوسعة والإصلاح لتكون قاطرة للتنمية وتساهم في تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي بالبلاد.

واستفسر بعض النواب ان تم احترام الشروط والإجراءات المتعلقة بسحب هذا القرض والمتعلقة بضرورة السحب بعد دخول القانون حيز النفاذ من خلال المصادقة على الاتفاقية ونشره بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية طبقا لما هو منصوص عليه بالاتفاقية، أو أنه تم فعلا سحب هذا التمويل دون احترام هذا الشرط.

من جهة أخرى، اعتبر أحد النواب أنّه من الطبيعي أن يكون الهدف الأساسي لهذه البنوك ربحيا بالأساس مهما كان الطرف الذي تتعامل معه، مضيفا إلى أنّه يجب على الدولة أن تركز جهودها في تعبئة الموارد المالية من خلال هيكلة المؤسسات العمومية التي تشكو من صعوبات مالية ودعم دور الديبلوماسية الاقتصادية والسياحة والمبادلات التجارية مع بلدان الجوار بما يساهم في تنشيط الدورة الاقتصادية عوض اللجوء إلى الاقتراض، معبّرين عن استيائهم من الوضعية التي أصبحت تعاني منها المالية العمومية التي أدت إلى اللجوء إلى الاقتراض من البنوك الداخلية لتغطية عجز الميزانية.

ثالثا: قرار اللجنة

قررت اللجنة رفض مشروع القانون وإحالته على الجلسة العامة للمجلس.

رئيس اللجنة **مقرر اللجنة**

هيكل مكي **فيصل دربال**